محذرين من خطورة استمرار ارتفاعها

التجار: اتهامنا برفع الأسعار.. باطل

رفض التجار الاتهامات الموجهة ضدهم حول انهم السبب الرئيسى وراء ارتفاع الاسعار. وصف الشارع التجارى هذه الاتهامات بانها مجرد اقتراءات لا صحة لها ولا تمت للواقع بصلة اشاروا الى ان شركات القطاع العام التابعة للحكومة أول من رفع الاسعار بعد زيادة اسعار الدولار وزيادة التكلفة وارتفاع اسعار الخامات عالميا. وطالب التجار بضرورة البحث عن آليات قابلة للتنفيذ لتنشيط السوق بدلا من تعميم التهم على التاجر الذى يعتبر حلقة وسط سلسلة طويلة فى المجتمع الاقتصادى. رفض الشارع التجارى تعليق فشل الحكومة فى تحقيق توازن الاسعار فى السوق على شماعة التجار .

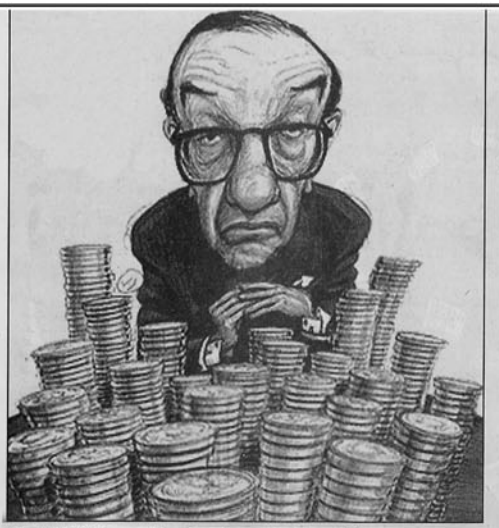

د. نادر رياض

محمد اسماعيل عبدة

محمود الداعور

ياسر الجمال

- **د. نادر رياض: التجار أول من تأثر من ارتفاع الأسعار**
- **محمد إسماعيل عبده: تحرير سعر الصرف السبب الرئيسى**
- **محمود الداعور: فى ظل الركود لا معنى لاتهام التجار**
- **ياسر الجمال : لابد من أعادة التوازن للاسواق**

أكد محمود الداعور رئيس شعبة الملابس الجاهزة بغرفة القاهرة ان التاجر برىء تماما من تهمة رفع الاسعار دون مبرر.اشار الداعور الى ان سلعة مثل الملابس الجاهزة تعتمد على القطن المصرى كمادة اولية فى صناعة الملابس رفعت الحكومة سعر القنطار للمزارعين 75 جنيها ثم 100 جنيه ليصل القنطار الى 500 جنيه بزيادة 50٪ فى المتوسط الى جانب انخفاض قيمة الجنيه امام العملات الاجنبية والعربية وارتفاع سعر العملة الاجنبية بنسبة 40٪مما يعنى زيادة قدرها 100٪ فى تكلفة المنتج بخلاف تطبيق المرحلة الثالثة من ضريبة المبيعات بنسبة 10٪.

وقال انه فى ظل كل هذه الزيادات فى اسعار الخامات ومدخلات الانتاج عن طريق الحكومة فضلا عن حالة الركود فلا مبرر لاتهام التاجر بانه سبب زيادة الاسعار.

وأكد رئيس شعبة تجار الملابس الجاهزة ان التاجر يبيع حاليا بهامش ربح بسيط حتى يتمكن من تسييل البضائع لتقود وتدوير راس المال حتى لا يتعرض للافلاس.

وتساءل كيف يرفع التجار الاسعار دون مبرر فى ظل وجود منافسة شديدة مما يترتب على ذلك النزول بمعدل الاسعار تلقائيا الى ادنى معدل ممكن لكن كيف يتحقق ذلك وكل السلع ارتفعت اسعارها سواء المستوردة أو التى تنتج محليا.

طالب الداعور الحكومة بالعمل على زيادة الدخل ورفع الدعم وتوفير الدولار حتى تستقر اسعاره عند الحد الحقيقى.

كما طالب بضرورة البحث عن اليات قابلة للتنفيذ لتنشيط السوق ومنها تخفيض الضرائب واعادة النظر فى الرسوم الجمركية المرتفعة على السلع الاساسية والوسيطة اللازمة لعمليات الانتاج أو السلع التى لا بديل محلى لها.

اشار الداعور الى انه فى ظل حالة الركود والمنافسة الشديدة بين التجار والمنتجين لا مكان لأى زيادة فى الاسعار وان وجدت اية زيادات مثلما الحال حاليا فى مصر فمعنى ذلك ان هناك ايدى خفية تعبث بمقدرات اقتصاد هذا البلد لابد من البحث عنها والكشف عن هويتها وعقابها مشيرا الى ضرورة البحث عن المتسببين فى زيادة الاسعار بدلا من القاء التهم جزافا وتعليق الفشل فى تحقيق توازن الاسعار – السلع على شماعة التجار.

التاجر مظلوم

واتهم السيد عابدين رئيس شعبة تجار البطانة المستوردين والمنتجين بانهم وراء زيادة الاسعار وقال ان التاجر مظلوم خاصة تاجر التجزئة الذى يعتبر آخر الحلقات فى التجار واول المتضررين من وراء الزيادة المستمرة فى الاسعار ولو كانت بسيطة وذلك لان التاجر هو الذى يواجه المستهلك فى النهاية وتلقى عليه الاتهامات بانه محتكر ومستغل مع ان زيادة الاسعار ليست بأى حال من الاحوال فى صالحه خاصة ان المنافسة الشديدة تترك مجالا لرفع هامش الربح بل يضطر التاجر للبيع بدون هامش ربح للحفاظ على عملاء املا فى انتعاش الاسواق فى الفترات القادمة لكن يبدو ان ذلك اصبح مستحيلا فى ظل الزيادة المستمرة للاسعار دون مبرر.

أوضح رئيس شعبة تجار البقالة ان المستوردين والمنتجين بعد زيادة اسعار العملات الاجنبية رفعوا اسعار السلع الموجودة بالمخازن ومن هنا حدثت المشكلة.

طالب عابدين الحكومة بالزام المستورد والمنتج باصدار فاتورة لتاجر الجملة وكذلك اصدار فاتورة من تاجر الجملة لتاجر التجزئة حتى تجد الحلقة النهائية فى رفع اسعار السلع دون مبرر ووضع اليد على اسباب هذا الارتفاع. ناشد التجار الا يتسابقوا وراء ارتفاعات الاسعار دون مبرر مشيرا الى ان استقرار السوق وتحسن التجارة لن يتحقق الا فى ظل التزام كامل من المستورد والمنتج والتاجر بعدم استغلال الموقف من اجل تحقيق مصالح خاصة على حساب مصلحة الاقتصاد الوطنى.

اتهام باطل

تساءل محمد اسماعيل عبده رئيس شعبة تجار المستلزمات الطبية بغرفة القاهرة اين جشع التجار فى ظل ارتفاع سعر الدولار وقلة المعروض منه حتى وصل سعره 670 قرشا بعدما كان 340 قرشا؟ فى الوقت نفسه تمثل المكونات المستوردة والخامات فى السلع النهائية 60٪ حتى وصلت النسبة التى تحصلها الضرائب من التجار نفس النسبة التى يربحونها

رفض محمد اسماعيل عبده اتهام الحكومة للتجار انهم السبب الرئيس وراء ارتفاع اسعار السلع سواء السلع الاساسية الاستهلاكية أو غيرها من السلع مشيرا الى ان التجار تضرروا بشدة من ارتفاع الاسعار خاصة التجار المتعاقدين على توريد سلع للحكومة قبل تحرير سعر الصرف وزيادة اسعار العملات الاجنبية وطبقا لبنود التعاقد وقانون المناقصات اضطر التجار لتدبير الدولار بسعر اكبر مما تعاقدت الشركات عليه قبل تحرير سعر الصرف فى تعرضهم لخسائر فادحة.

حذر من خطورة الاستمرار فى التعميم على القطاع الخاص بانه السبب الرئيسى وراء ظاهرة ارتفاع الاسعار بصفة مستمرة.

طالب د. نادر رياض بضرورة العمل على احداث وفرة فى الانتاج ووفرة فى تمويل البنوك للعملات الاجنبية حتى نحد من ارتفاع الدولار.

كما طالب بتدخل البنك المركزى بدور ايجابى لتوفير العملات الاجنبية والعمل على تثبيت السعر الذى يعلنه البنك.

سعر الصرف

وقال لو احدثنا وفرة فى الانتاج ووفرة فى العملات الاجنبية سيحدث التوازن بصورة تلقائية فى الاسعار.

واضاف ابحث عن الاحتكار تجده المتهم الرئيسى والسبب الأول وراء ظاهرة رفع الاسعار المتزايد.

وقال ياسر الجمال عضو مجلس ادارة شعبة تجار الحديد والبويات انه من البديهى وليس دفاعا عن التجار لا احد يتمنى ان يقل حجم مبيعاته حتى ويبتدع ويوجد ارتفاع الاسعار.

واكد ان التاجر حلقة فى سلسلة طويلة وليس وحده المسئول عن رفع الاسعار مشيرا الى ان التاجر فى الاساس مشتر ومستهلك للسلعة التى يتاجر فيها.

واشار الى ان ارتفاع إسعار السلع الاستهلاكية وغيرها ناتج عن ارتفاع فى التكلفة وارتفاع فى سعر الدولار.

واكد انه فى ظل المنافسة الشرسة بين التجار والوفرة فى الانتاج وعدم الاحتكار لا يكون هناك أى وجه للاستغلال وتعمد ارتفاع الاسعار.

واشار الى ان انتشار ظاهرة حرق الاسعار فى الفترة الاخيرة معناها ان هناك ضغوطا كثيرة على التجار تجعلهم يرضون بالخسارة فى سبيل الحصول على سيولة تمكنهم من الاستمرار برغم الخسائر وهو ما ينفى ايضا صحة

خطأ التعميم

واكد د. نادر رياض عضو مجلس ادارة غرفة القاهرة انه لا دخل للتجار فى زيادة اسعار السلع.

ونفى د. رياض ان تكون هناك نية تأمر من القطاع التجارى بهدف زيادة الارباح على حساب المستهلك واشار الى ان اسعار الخامات والسلع بصفة عامة ارتفعت عالميا فضلا عن زيادة سعر الدولار واليورو وفى نفس الوقت انخفاض لقيمة الجنيه المصرى بحوالى 42٪ فى غضون شهور قليلة.

وقال من الجائز ان ينتاب بعض التجار والمنتجين الجشع لكن ليس بالصورة العامة التى يمكن ان نعمم فيها اتهام التجار جميعهم بالجشع.

واضاف لو كان هذا الاتهام صحيحا لما كانت هناك حالات افلاس أو بروتستو والواقع يشير حاليا الى تزايد حالات الافلاس مما ينفى تهمة الاستغلال عن الشارع التجارى الذى تأثر بارتفاع اسعار الخامات والخدمات فى جميع القطاعات الانتاجية والاستهلاكية.

واكد انه فى ظل المنافسة الشرسة بين التجار والوفرة فى الانتاج وعدم الاحتكار لا يكون هناك أى وجه للاستغلال وتعمد ارتفاع الاسعار.

واشار الى ان انتشار ظاهرة حرق الاسعار فى الفترة الاخيرة معناها ان هناك ضغوطا كثيرة على التجار تجعلهم يرضون بالخسارة فى سبيل الحصول على سيولة تمكنهم من الاستمرار برغم الخسائر وهو ما ينفى ايضا صحة

جريدة العالم اليوم ٢٠٠٣/٩/٢

العالم اليوم

سعيد الاطروش